



دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الأول / ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

الاعتراض بالاحتمال لإبطال الاستدلال وأثره على قواعد الاستدلال

د. علاء الدين الأمين الزاكي

أستاذ مشارك - قسم الثقافة الإسلامية - إدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

إن كل أمر يتعلق بهذا الدين له حدود تحده وضوابط ينضبط بها لئلا يفتح الباب لعامة الناس للخوض في شريعة الله ، فكان العلم الذي يؤهل الناس لمهمة النظر في هذا الشرع الذي هو من عند الله وماضل فنام من الخلق إلا بعد أن خاضوا غمار الشرع إما بالعاطفة أو بالعقل المجرد دون العلم.

وكثير من القواعد الشرعية سمع بها بعض الناس فاستخدموها دون الرجوع إلى ضوابطها ودون معرفة ما يتعلق بها فضلوا الطريق وتكبوا الصراط.

ومن هذه القواعد قاعدة " الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال " قل الراجحي : " وَمِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ لَدَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ : أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ ، بَطَلَ الْاِسْتِدْلَالُ بِهِ فِإِطْلَاقُهُ بِاطِلٌ ، وَإِطْلَاقُهُ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ ، وَمَنْ أَرَادُوا إِهْجَانِ السُّنَّةِ ، وَإِبْطَالِ الْأَدْلَةِ ، وَإِفْسَادِ الدِّينِ ، وَإِغْوَاءَ الْمُهْتَدِينَ. فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو دَلِيلٌ لَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ ، إِلَّا وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ اِحْتِمَالٌ ، إِمَّا مِنْ مُهْتَدٍ أَوْ مِنْ مُبْطِلٍ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ صَحِيحًا أَمْ فَاسِداً.

وَلَوْ سَلِمَ إِطْلَاقُ هَذِهِ الْقَاعِيَةِ : لَمَا صَحَّ لَنَا وَلَا لِغَيْرِنَا أَنْ يَسْتَبْلِكَ بِكَيْ دَلِيلٍ ، أَوْ يَحْتَجَّ بِكَيْ حُجَّةٍ ، لِتَطَرُّقِ اِحْتِمَالٍ مِنْ اِاحْتِمَالَاتٍ عَلَيْهَا ! إِمَّا فِي أَصْلِهَا ، أَوْ فِي تَأْوِيلِهَا وَمَعْنَاهَا ، وَحِينَئِذْكَ يَبْطُلُ الدِّينُ ، وَتَسْقُطُ الشَّعَائِرُ ، وَيُحْصَلُ لِلزَّنَادِقَةِ مَا أَمْلَوْهُ وَرَجَّوْهُ " (١) وقل الشاطبي : " فأنت ترى ما ينشأ بين الخصوم وأرباب المذاهب من تشعب الاستدلالات وإيراد الإشكالات عليها بتطريق الاحتمالات حتى لا تجد عندهم بسبب ذلك دليلاً يعتمد ، لا قرآنيا ولا سنيا ، بل انجر هذا الأمر إلى المسائل الاعتقادية فاطرحوا فيها الأدلة القرآنية والسنية لبناء كثير منها على أمور عادية كقوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ ﴾ [الروم : ٢٨] الآية وقوله تعالى : ﴿ أَهْلُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، وأشبه ذلك واعتمدوا على

(١) مجانبية أهل الثبور ص ١٩٣ طبعة أولي ١٤٢٥ هـ.

مقدمات عقلية غير بديهية ولا قريبة من البديهية هربا من احتمال يتطرق في العقل للأمور العلادية ، فدخلوا في أشد مما منه فروا ، ونشأت مباحث لا عهد للعرب بها وهم المخاطبون أولاً بالشرعية ، فخالطوا الفلاسفة في أنظارهم وبحثوهم في مطالبهم التي لا يعود الجاهل بها على الدين بفساد ولا يزيد البحث فيها إلا خبالاً وأصل ذلك كله الإعراض عن مجاري العادات في العبارات ومعانيها الجارية في الوجود ، وقد مر فيما تقدم أن مجاري العادات قطعية في الجملة وإن طرق العقل إليها احتمالا فكذلك العبارات لأنها في الوضع الخطابي تماثلها أو تقاربها ^(١) . ولو أن أحدا دعا إلى هذه القاعدة بغير معرفة كأنما دعي إلى هدم نصوص الشريعة الإسلامية. وقد اشتط وغلا بعض الناس ودعى إلى إبعادها بالكلية كذلك لعدم المعرفة بها.

ونظرا لخطورة باب هذه القاعدة باعتبارها تمس هداية هذه الأمة المحفوظة بحفظ الله تناولتها في هذا البحث لبيان الحق فيها والطريق الصحيح عند استعمالها.

والله أسأله التوفيق والسداد ، ، ،

(١) الموافقات ٣٢٧/٤ ، دار المعرفة - بيروت

تمهيد

قبل الدخول في مباحث هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى ثلاثة أمور تمهيداً وهي :

الأمر الأول : إن محل هذه القاعدة عند وجود الاحتمال أما النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً لا وجود لهذه القاعدة فيه ولا يمكن الإشارة إليها.

مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعِ الزَّائِغِينَ ﴾ [البقرة : ٤٣]

لا يتطرق إلى هذا النص - مجرداً - أي احتمال غير إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهَا كَانَتْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢].

لا يتطرق إلى هذا النص ، مجرداً ، أي احتمال غير تحريم الزنا .

الأمر الثاني : إن المقصود بالسقوط هو سقوط الدلالة لا الدليل كما هو واضح حتى لا يدعي أحد إبطال ذات الدليل بمعنى سقوط الدلالة التي تعارضت فيها الاحتمالات. لأنه قد يكون حجة فيما عدا محل الاحتمال.

الأمر الثالث : إن الاعتراض بالاحتمال قد استخدمه عدد كبير من العلماء ، ممن أحسن استخدامه ومن أساء ، ومن هؤلاء على سبيل المثال :

(١) ابن تيمية رحمه الله :

لو سئل [رحمه الله] عن شخص أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، قل أصحابنا : الأظهر أنه لا يصح هذا الإدخال ولا يصير قارناً مع أنه الواقع من فعل النبي ﷺ في حجه وقل أصحابنا رحمهم الله أنه من خصائصه فما الدليل على أنه من خصائصه ؟ [فأجاب] - نفع الله به - بقوله : " أنه ﷺ إنما أحرم بالعمرة لحاجة هي إعلامه لمنكري العمرة في أشهر الحج بجوازها فيها فأنزل ﷺ الإحرام بالحج أولاً لفضله ثم ظهرت له المصلحة بإدخال العمرة عليه ليبين لأمته في هذا الجمع العظيم الذي لم يجتمع له نظيره جوازها رداً لما كان عليه الجاهلية من عدما فيها من أفجر الفجور وإن كان بينه قبل ذلك ، ومعلوم أن هذه الحاجة لا توجد في غيره فهذا هو سبب الخصوصية ، ودليلها فلم يكن فيه حجة عجيز إدخال العمرة على الحج لأنها واقعة فعلية وهي إذا تطرق إليها الاحتمال سقط الاستدلال بها ، فما بالك بهذه التي قامت الأدلة الصريحة على أن

الإحرام بالعمرة إنما كان لأجل هذا الغرض فظهر بذلك دليل المذهب وأنه لا غبار عليه^(٣).

(ب) الشاطبي رحمه الله :

قل رحمه الله تعالى : " وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة ؛ حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه ، ويشترط في ذلك ألا يعارضه أصل قطعي ؛ فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك ، أو عارضه قطعي ؛ فظهور تشبيهه ؛ فليس بدليل ؛ لأن حقيقة الدليل أن يكون ظاهراً في نفسه ، ودالاً على غيره ؛ وإلا احتيج إلى دليل عليه ؛ فإن دل الدليل على عدم صحته ؛ فلحرقه ألا يكون دليلاً "^(٤).

(ج) القرافي رحمه الله :

قل : " القاعنة الثانية أن كلام صاحب الشرع إذا كان مُحْتَمَلاً اِحْتِمَالَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ صَارَ مُحْتَمَلاً وَلَيْسَ حَقْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ "^(٥).

(د) وذكرها في معرض الاستدلال أو إبطال الاستدلال عدد من العلماء مثل السنلي في حاشيته على النسائي (٨٢) والسيوطي في شرحه عليه ٤/٢. وكذلك في تحفة الاحوزي ٤٧٢/٥ و ٩١/٥. والزيلعي في نصب الراية ٤٦٩٣. وابن حجر في الفتح المح إليها في مواضع منها ٣٢٢/٢ و ٥٥٧/١ و ٤٦٢/١. والشوكان في السيل الجرار : ١٩٧٣ وفي إرشاد الفحول ١٣٥/١ وغيرهم كثير.

(٣) الفتاوى الكبرى ١٢١/٢ - دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى ، ١٣٨٦

(٤) الاعتصام ٣٢٠/١ ط المنار بتحقيق محمد رشيد رضا

(٥) الفروق ١٥٤/٢ مع الأنوار ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ

المبحث الأول

تعريف الاعتراض والاحتمال

المطلب الأول : تعريف الاعتراض لغة واصطلاحاً :

أما في اللغة فهو من مادة [عرض] ولها في اللغة عدة معان منها ، الحائل والمانع "يقال : غَرَضْتُ فَعْلَةً مِنْ عَرَضٍ يَعْزُضُ وَكُلَّ مَانِعٍ مَنَعَكَ مِنْ شُغْلٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ فَهُوَ عَارِضٌ وَقَدْ عَرَضَ عَارِضٌ أَيْ حَدَّ حَائِلٌ وَمَنَعَ مَانِعٌ وَمِنْهُ يَقَالُ لَا تَعْرِضْ وَلَا تَعْرِضْ لِفُلَانٍ أَيْ لَا تَعْرِضْ لَهُ بِمَنَعِكَ بِاعْتِرَاضِكَ أَنْ يَقْصِدَ مُرَاقَبَتَهُ" ^(١)

والاعتراض عند الأصوليين هو منازعة المستدل إما في أصل دليله وإما في مقتضاه. وهو مأخوذ من المعارضة وهي كما قل الجرجاني : "هي إقالة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم" ^(٢) وقل الزركشي : "إِبْدَ مَعْنَى فِي الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ ، أَوْ دَلِيلٌ مُسْتَقِلٌّ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا ادَّعَاهُ الْمُسْتَدِلُّ" ^(٣) فاللعارض يسمى لإبطال دلالة دليل المستدل بإبداء شيء فيه.

المطلب الثاني : تعريف الاحتمال لغة واصطلاحاً :

الاحتمال لغة ، من مادة [حمل] وهي تندل على معان عديدة فمن ذلك مايلي :
أولاً : [ماحمل] والجمع أمحل وحَمَلَهُ عَلَى الدَّابَةِ يَحْمِلُهُ حَمَلًا وَالْحَمْلَانِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مِنَ الدُّوَابِ.

ثانياً : [شفع] قيل : تحمل به وعليه وتحملت بفلان على فلان أي استشفعت به إليه.
ثالثاً : [كفل] ورجل حَمَلٌ يَحْمِلُ الْكُلَّ عَنِ النَّاسِ وَالْحَمِيلُ الْكَفِيلُ وَفِي الْحَدِيثِ الْحَمِيلُ غَارِمٌ هُوَ الْكَفِيلُ أَيْ الْكَفِيلُ ضَامِنٌ.

رابعاً : [الوهم والجواز] ومنه احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَذَا وَاحْتَمَلَ الْحُلَّ وَجُوهًا كَثِيرَةً ^(٤)

^(١) لسان العرب ١٦٥/٧ دار صادر بيروت الطبعة الأولى

^(٢) التعريفات ٧٢/١ دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥

^(٣) البحر المحيط ١٥٤/٧

^(٤) راجع في ذلك لسان العرب ١٧٤/١ والمصباح المنير ٤٥٧/٢

أما في الاصطلاح :

قل الجرجاني : " ما لا يكون تصور طرفيه كافياً ، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ، ويراد به الإمكان الذهني " ^(١١)

شرح التعريف :

والمراد أن الشيء تردد بين أمرين ما استطاع الذهن تصور أحدهما بل إن كلا الأمرين وارد سواء أن كان أحدهما راجحاً ، أو مرجوحاً ولا يمكن تصور المراد مادام التردد قائماً.

والمراد بالإمكان الذهني ، إمكان أحد المعنيين. وهذا في الحقيقة تعريف لأثر الاحتمال لا لذاته.

وإنما الاحتمال هو : " ما يرد في الذهن من معنى في النص مواز لمعان أخرى بحيث يؤثر في دلالة النص على أحد المعاني " . والله أعلم

البحث الثاني أقسام الاحتمال

ينقسم الاحتمال إلى عدة أقسام باعتبارات عديدة يمكن تناولها في هذه المطالب :
المطلب الأول : بالنظر إلى ذات النص ينقسم الاحتمال إلى قسمين وهما في مسألتين :

المسألة الأولى : احتمال الثبوت

والمقصود بذلك نصوص السنة لأن نصوص القرآن قطعية بلا خلاف من حيث الثبوت لا احتمال في ثبوتها ، أما السنة فمنها الذي هو قطعي الثبوت ومنها الذي هو ظني الثبوت ، قل فحل : " من المتفق عليه بين المسلمين أن القرآن الكريم من حيث الثبوت قطعي لا مرأى فيه ، في حين أن خبر الأحاد لا يعدو كونه ظنياً ، إذ إن احتمال وجود الخطأ في رواية الحفاظ الثقات أمر وارد ، وقد قال الإمام أحمد : " ومن ذا الذي يعرى من التصحيف والخطأ " ^(١١) يقول الأمدي : " وخبر الأحاد منقسم إلى ما لا يفيد الظن أصلاً ، وهو ما تقابلت فيه الاحتمالات على السواء ، وإلى ما يفيد الظن ، وهو : ترجح أحد الاحتمالين الممكنين على الآخر في النفس من غير قطع " ^(١٢) والمعروف أن احتمال الثبوت في أخبار الأحاد لا يضره من حيث العمل إذا صح الإسناد قل الفتوحي : " وَالْعَمَلُ يَخْبَرُ الْوَاحِدَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ " وَاجِبٌ سَمْعًا " في الأمور الدينية عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ، قَالَ ابْنُ الْقَاصِرِ : لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْفِقْهِ فِي قَبُولِ خَبَرِ الْأَحَادِ " ^(١٣)

وقد يكون الاحتمال في الصحة أو الضعف فبعض العلماء يصحح الحديث وبعضهم يضعفه.

(١١) أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء ٢١٠/١

(١٢) الأحكام للأمدي ٣٦٢ الطبعة الأولى ١٣٨٧ ، بيروت المكتبة الإسلامية

(١٣) شرح الكوكب المنير ٣٦٢ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٤١٣ هـ

وقد يكون الاحتمال في توثيق أحد رواة الحديث بعضهم يصححه وبعضهم يضعفه ، وقد يكون الاحتمال في الوقف أو الرفع وفي الإرسال أو الوصل أو غير ذلك .
ومجل البحث هنا في القسم الثاني وهو احتمال الدلالة ، وأما احتمال الشبوت فمجاله علم مصطلح الحديث .

المسألة الثانية : احتمال الدلالة :

وهي الدلالة المحتملة سواء كانت هذه الدلالة ظنية - وهي كما قل الزركشي : " الإِعْتِقَادُ الرَّاجِحُ مِنْ أَعْتِقَاتِي الطَّرَفَيْنِ " ^(١٤) أي الاحتمالين ، وكما قل أمير بادشه : " أن يحتمل احتمالاً مرجوحاً " ^(١٥) ، أو دلالة وهمية أي قام الدليل علي خلافها ، وهي كما قل الزركشي : " هُوَ الطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ " ^(١٦) ، أو كانت هذه الدلالة تستوي فيها الاحتمالات كالشك والإجمال . واحتمل الدلالة هو المقصود بهذا البحث ، وسنبين ذلك أكثر في داخل البحث إن شاء الله .

المطلب الثاني : أقسام الاحتمال بالنظر إلى تأثيره :

إن الاحتمال بالنظر إلى تأثيره في دلالة الدليل ينقسم إلى أربعة أقسام نبينها في أربع مسائل :

المسألة الأولى : الاحتمال الراجح : والمراد به قيام الدليل على أن أحد الاحتمالين راجح ، قل الراجحي : " وهذا الاحْتِمَالُ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ " ^(١٧) قل العلماء : " إن الشريعة جاءت بإعمال الظن الغالب في عدد من المسائل ، ويدل على ذلك : قول الله - جل وعلا - : ﴿ فَإِنْ ظَلَفَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ، فعول بالحكم على الظن ، والمراد به : الاحتمال

(١٤) البحر المحيط ٧٥/١

(١٥) تيسير التحرير ١٦٣/١ ، دار الفكر بيروت

(١٦) البحر المحيط ٨٤/١

(١٧) مجانبه أهل الشورى ١٩٤

الراجع^(١٨) . وعلى هذا يكون التأويل صحيحاً إذا قام الدليل على ترجيح غير الظاهر. وهذا الاحتمال هو الذي يؤثر في دلالة الدليل.

مثاله ، صلاة تحية المسجد :

فيها قوله ﷺ : " إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس "^(١٩) فهذا الأمر يفيد الوجوب أضف إليه تأكيداً قول النبي ﷺ للذي دخل يوم الجمعة ولم يصل : " أصليت ؟ قل : لا ، قل : قم فصل ركعتين "^(٢٠) فهذان دليلان يفيدان الوجوب. وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة^(٢١).

لكن هناك دليل آخر يتوهم منه عكس ذلك وهو قول النبي ﷺ وهو يخاطب للرجل الذي جاء يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة : " اجلس فقد آذيت "^(٢٢) فلو كانت تحية المسجد واجبة لما أمره النبي ﷺ بالجلوس.

وهنا نقول : " هذا الدليل لا يمنع الوجوب ؛ لأنه يحتمل أن يكون هذا الشخص صلاها في طرف المسجد في أول دخوله ثم تقدم ليجلس في الأمام ، أو يحتمل أن تكون هذه الحادثة قبل الوجوب ، ويحتمل أن يكون الموضع يضيق عن الصلاة ، أو يكون في آخر الخطبة بحيث لو تشاغل بالصلاة فاتته تكبيرة الإحرام ، ويحتمل أن النبي ﷺ إنما أمره بالجلوس ليكف أذاه عن الناس لتخطيه إياهم "^(٢٣) والله أعلم.

ومن هنا نقول : " الدليل إذا تطرق إليه الإحتمال سقط به الاستدلال " ،

المسألة الثانية : الاحتمال المساوي : وهو المساوي لاحتمال آخر بحيث لا يوجد مرجح بينهما ، بمعنى تتساوي الاحتمالات حتي يكون صرف الكلام إلى أحدهما تحكماً.

(١٨) نظم القواعد الفقهية ٦٧/١

(١٩) البخاري مع الفتح برقم ٤٣٣ ، باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ٥٣٧/١ ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩.

(٢٠) البخاري مع الفتح برقم ٨٨٩ ، ٤١٢/٢ ، باب من جاء والإمام يخاطب صلي ركعتين

(٢١) انظر المغني ١٦٥/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

(٢٢) أبو داود برقم ١١٢٠ وغيره وصححه الألباني في صحيح أبو داود برقم ١١١٨

(٢٣) المغني لابن قدامة ١٦٥/٢

قل القرافي: " إِنْ كَلَامَ صَاحِبِ الشَّرْعِ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا احْتِمَالَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ صَارَ مُحْتَمِلًا وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ " (١٢١) وقد الزركشي: " إِنْ ظَاهِرُ قَوْلِهِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ تَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْإِحْتِمَالِ كَيْفَ كَانَ مَرْجُوحًا وَغَيْرُهُ ، يَحْصُلُ التَّغْيِيمُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِحْتِمَالَ الْمَرْجُوحَ لَا يَدْخُلُ ، وَحِينَئِذٍ فَيَحْصُلُ التَّصْوِيرُ بِالْإِحْتِمَالِ الْمُنْقَارَةِ وَالْمُسَاوَةِ فِي الْإِطْلَاقِ " (١٢٢) . وقد العز: " وَحَمْلُ الْمُحْتَمَلِ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَيْهِ الْمُسَاوَةِ غَيْرُ جَائِزٍ فَمَا الظَّنُّ بِحَمْلِهِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ ، وَلَا وَقْفَةُ عِنْدِي فِي نَقْضِ حُكْمٍ مَنْ يُحْكَمُ بِأَنَّ الْإِثْبَاتَ حُكْمٌ ، لِمُخَالَفَتِهِ الْقَاعِدَةَ الْمَجْمَعَةَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ فِي مَنْعِ حَمْلِ اللَّفْظَةِ عَلَى أَحَدٍ مَعْنِيَّاتِهَا الْمُسَاوَةِ ، أَوْ عَلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ ، وَالْقَوْمُ يَسْمَعُونَ أَلْفَاظًا لَمْ يَعْرِفُوا مَعَانِيَّهَا وَلَا مَأْخَذَهَا فَيَخْتَارُونَ بِلَا عِلْمٍ " (١٢٣) فواضح أن الاحتمال المساوي من القوة بحيث يصبح حمل الدليل لأحد الاحتمالات تحكماً ، فمن هنا تسقط دلالة الدليل وتستخدم القاعدة.

المسألة الثالثة : الاحتمال المقارب : وهو الذي يقارب المساوي ولم يصل إليه ، وقد اختلف العلماء في تأثيره ، قل صاحب الأنوار بعد أن ذكر كلام القرافي في الفروق الذي يجعل الاحتمال المقارب مثل الاحتمال المساوي : " قُلْتُ إِيْجَابُ الْإِحْتِمَالِ الْمُسَاوِي الْإِحْتِمَالُ مُسَلَّمٌ ، وَأَمَّا إِيْجَابُ الْمُقَارِبِ فَلَا ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا الْمُقَارِبَةُ فَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ عَدَمُ الْمُسَاوَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا عَدَمُ الْمُسَاوَةِ فَهِيَ مُتَحَقِّقَةُ الْمَرْجُوحِيَّةِ فَلَا إِحْتِمَالٌ " (١٢٤) ورجح الزركشي " جعل المقارب كالمساوي في التأثير " (١٢٥) والذي يترجح لي أن الاحتمال القريب من المساوي يلحق به في سقوط الدلالة . والله أعلم .

(١٢٢) الفروق مع الأنوار ١٥٤/٢

(١٢٥) البحر المحيط ١٥٣/٣ ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ

(١٢٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٣٠/٢

(١٢٧) الفروق مع الأنوار ١٥٤/٢ .

(١٢٨) البحر المحيط ١٥٣/٣

المسألة الرابعة : الاحتمال المرجوح : وهو أحد الاحتمالات التي قام الدليل على خلافه فلا التفات له ولا اعتبار.

قل القرافي : " الاحتمال المرجوح لا عبرة به ولا يقدر في صحة الدلالة ولا يصير اللفظ به مجملًا إجماعاً ، فإن الظواهر كلها كذلك فهنا احتمال مرجوح ولا يقدر في دلالتها . " وقال : " إن الإحتمالَ المَرْجُوحَ لَا يَقْدَحُ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ وَلَا لَسَقَطَتْ دَلَالَةُ الْعُمُومَاتِ كُلِّهَا لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ التَّخْصِيسِ إِلَيْهَا بَلْ تَسْقُطُ دَلَالَةُ جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ الْمَجَازِ وَالِاشْتِرَاكِ إِلَى جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ " (٢٩) ، وقد الزركشي : " وَالْمُرَادُ بِالِاحْتِمَالِ الَّذِي لَا يَقْدَحُ الْإِحْتِمَالُ الْمَرْجُوحُ ، فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الدَّلَالَةِ ، فَلَا يَصِيرُ اللَّفْظُ بِهِ مُجْمَلًا إجماعاً ؛ لِأَنَّ الظُّوَاهِرَ كُلَّهَا كَذَلِكَ لَا تَخْلُو عَنْ احْتِمَالٍ ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَرْجُوحًا لَمْ يَقْدَحْ فِي دَلَالَتِهَا " (٣٠) . فلو جاز الاعتراض بالاحتمال المرجوح لبطلت الظواهر كلها. قل الشاطبي : " فالظاهر هو المعتمد ، فلا يصح الاعتراض عليه لأنه من التعمق والتكلف وأيضا لو جاز الاعتراض على المحتملات لم يبق للشرعية دليل يعتمد لورود الاحتمالات وإن ضعفت والاعتراض المسموع مثله يضعف الدليل فيؤدي إلى القول بضعف جميع أدلة الشرع أو أكثرها وليس كذلك باتفاق . "

ووجه ثاني : لو اعتبر مجرد الاحتمال في القول لم يكن لإنزال الكتب ولا لإرسال النبي عليه الصلاة والسلام بذلك فائدة إذ يلزم ألا تقوم الحجة على الخلق بالأوامر والنواهي والإخبارات ، إذ ليست في الأكثر نصوصا لا تحتل غير ما قصد بها لكن ذلك باطل بالإجماع والمعقول فما يلزم عنه كذلك.

ووجه ثالث : وهو أن مجرد الاحتمال إذا اعتبر أدى إلى انحراف العادات والثقة بها ، وفتح باب السفسطة ، وجحد العلوم . وبين هذا المعنى في الجملة ما ذكره الغزالي في كتابه المنقذ من الضلال ، بل ما ذكره السوفسطائية في جحد العلوم منه يتبين لك أن منشأها تطريق الاحتمال في الحقائق العادية أو العقلية فما بالك بالأمور

(٢٩) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣٠) البحر المحيط ١٥٣/٣.

الوضعية. ولأجل اعتبار الاحتمال المجرد شدد على أصحاب البقرة إذ تعمقوا في السؤال عما لم يكن لهم إليه حاجة مع ظهور المعنى.

وجه آخر: وهو أن القرآن قد احتج على الكفار بالعمومات العقلية والعمومات المتفق عليها كقوله تعالى ﴿ قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤]. فاحتج عليهم بإقرارهم بأن ذلك لله على العموم.^(٣١)

وقال ابن تيمية: " وَتَرَدُّدُ الْإِحْتِمَالِ هُوَ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ وَإِلَّا فَالْوَاقِعُ هُوَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ. فَحَيْثُ كَانَ احْتِمَالٌ بِلَا تَرْجِيحٍ كَانَ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْوَاقِعِ وَخَفَاءِ دَلِيلِهِ وَغَيْرِهِ قَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَعْلَمُ دَلِيلَهُ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مَا لَا يَعْلَمُهُ هُوَ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ كَانَ مِنْ جَهْلِهِ " ^(٣٢) فمتى كان الاحتمال مرجوحاً لا التفت إليه ، ولا تعويل عليه بل يسمى عند العلماء بالوهم ، قل الزركشي: " الْوَهْمُ : هُوَ الطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ. قُلِ ابْنُ الْخَبَّازِ : وَهُوَ كَثُورُ النَّفْسِ مِنَ الْمَيِّتِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ بَطْنِيهِ ، وَتُفُورُهَا مِنْ شَرْبِ الْجَلَابِ فِي قَارُورَةِ الْحَجَّامِ ، وَلَوْ غُسِلَتْ أَلْفَ مَرَّةٍ " ^(٣٣) وقال ابن بدران: " ثم إن الاحتمال المرجوح المقابل للمراجع الظاهر قد يكون بعيداً عن الإراءة وقد يكون قريباً منها وقد يكون متوسطاً بين الطرفين فالاحتمال البعيد يحتاج في حمل اللفظ عليه إلى دليل قوي لتجبر قوة الدليل ضعف الاحتمال فيقويان على الاستيلاء على الظاهر والاحتمال القريب يكفيه في ذلك أدنى دليل والاحتمال المتوسط يكفيه دليل متوسط بين الدليلين قوة وضعفاً ، وبالجمله فالغرض من دليل التأويل أن يكون بحيث إذا انضم إلى احتمال اللفظ المؤوّل اعتضد أحدهما بالآخر واستوليا على الظاهر وقدا عليه فما كان في احتمال اللفظ من ضعف جبر باعتبار قوة في الدليل وما كان فيه من قوة سومح بقدره من الدليل والمعتمد قبالة المعتدل فهما يحصلان الغرض " ^(٣٤)

(٣١) الموافقات ٣٢٥/٤

(٣٢) مجموع الفتاوي ٣٨٤/٤

(٣٣) البحر المحيط ٨٤/١

(٣٤) المدخل لابن بدران ١٨٩/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ

المبحث الثالث أسباب الاحتمال

إن الاحتمال لا يأتي صدفة بل يكون ذلك لأسباب عديدة :

قل الرازي : " اعلم أن الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم ينبي على خمسة احتمالات في اللفظ أحدها احتمال الاشتراك وثانيها احتمال النقل بالعرف أو الشرع وثالثها احتمال المجاز ورابعها احتمال الإضمار وخامسها احتمال التخصيص " (٣٥)

وقد ذكر الزركشي أكثر من ذلك فقال : " مِنْهَا مَا يَرْجِعُ لِعَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ وَهِيَ خَمْسَةٌ : الْمَجَازُ وَالْإِشْتِرَاكُ وَالنَّقْلُ وَالْإِضْمَارُ وَالتَّخْصِصُ .

وَمِنْهَا : مَا يَرْجِعُ لِغَيْرِ ذَلِكَ إِمَّا لِلْحُكْمِ كَالنُّسْخِ أَوْ لِلتَّرْكِيبِ كَالتَّقْدِيمِ وَالتَّلْحِيرِ أَوْ لِلْوَاقِعِ كَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ أَوْ لِلْغَةِ كَتَغْيِيرِ الْأَعْرَابِ " (٣٦) فاجتمعت عندنا عشرة أسباب ، وقد علق الزركشي على اختصار الرازي وغيره على الخمسة الأولى بقوله : " وَإِنَّمَا تَعْرَضُوا لِلْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَقَطْ لِرُجُوعِهَا إِلَى اللَّفْظِ وَاحْتِجُوا عَلَى الْحَصْرِ بِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى احْتِمَالُ الْإِشْتِرَاكِ وَالنَّقْلِ ، كَانَ اللَّفْظُ حَقِيقَةً فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَإِذَا انْتَفَى احْتِمَالُ الْإِضْمَارِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ مَذْلُولَ اللَّفْظِ ، وَإِذَا انْتَفَى احْتِمَالُ الْمَجَازِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ مَذْلُولُهُ الْحَقِيقِيُّ ، وَإِذَا انْتَفَى احْتِمَالُ التَّخْصِصِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ جَمِيعُ مَا وَضِعَ لَهُ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَبْقَ خَلَلٌ فِي الْفَهْمِ الْبَيِّنَةِ " (٣٧) ومن هنا يتضح أن الاحتمالات ترد من هذه المذكورات ، ونكتفي في هذا المقام بذكر الخمسة الأولى لشهرتها ، وشدة تأثيرها ، كأمثلة في هذا الباب وهي في المطالب الآتية :

(٣٥) الحصول ١٣٥١/١ الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ الناشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

(٣٦) البحر المحيط ٨٤/١

(٣٧) المرجع السابق.

المطلب الأول : احتمال النقل

المعروف أن الحقيقة على ثلاثة أنواع :

أولاً : حقيقة لغوية وهي كما قل القرافي : " مَا وَضَعَهَا وَأَضَعُ اللَّغَةَ " (٣٨) ، بمعنى أن أهل اللغة تواضعوا على أن هذا اللفظ إذا أطلق يراد به المعنى ذاك كالأسد موضوع لغة للحيوان المفترس. وتعتبر الحقيقة اللغوية هي الأساس باعتبار أن القرآن نزل بلغة العرب.

ثانياً : الحقيقة الشرعية : وهي كما قل الشوكاني : " اللفظ الذي استفيد من الشارع وضعه للمعنى سواء كان اللفظ والمعنى مجهولين عند أهل اللغة أو كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى أو كان أحدهما مجهولاً والآخر معلوماً " (٣٩)

ثالثاً : الحقيقة العرفية : قل الرازي : " هي التي انتقلت عن مسمائها إلى غيره بعرف الاستعمال " (٤٠)

فيكون الاحتمال في دوران اللفظ بين نقله إلى الشرع أو العرف ، وبين بقائه على حقيقته اللغوية.

وقد حكي الزركشي وغيره في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أنه يحمل على الشرعية.

الثاني : أن يكون اللفظ مجملًا.

الثالث : إن ورد في الإثبات حمل على الشرعي ، وإن ورد في النهي كان مجملًا (٤١)

والراجع حمله على الشرعية ، قل الإسني : " إذا تردد اللفظ الصادر من الشارع بين أمور فيحمل أولاً على المعنى الشرعي لأنه عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الشرعيات فإن تعذر حمل على الحقيقة العرفية الموجودة في عهده عليه الصلاة

(٣٨) انظر الفروق ٢٣٤/٢

(٣٩) إرشاد الفحول ص ٤٢

(٤٠) المحصول ٤١٠/١

(٤١) البحر المحیط ٣٧٢/٤

والسلام لأن التكلم بالاعتاد عرفاً أغلب من المراد عند أهل اللغة فإن تعذر حمل على الحقيقة اللغوية لتعينها بحسب الواقع^(٢٢).

المطلب الثاني : العموم :

وإنما كان العموم من أسباب ورود الاحتمال لأنه يحتمل التخصيص ، قل السبكي : " إن جهة الضعف في العام المقطوع المتن منحصرة في أمرين ، أحدهما احتمال التخصيص وثانيهما احتمال التجوز^(٢٣) " ومعلوم أن احتمال التخصيص لا يؤثر في صحة الاستدلال بالعام لأنه احتمال مرجوح ولكن يبقى أن العموم من أسباب الاحتمال.

قل القرافي : " إن الإحتمال المرجوح لا يقدح في دلالة اللفظ وإلا لَسَقَطَتْ دَلَالَةُ الْعُمُومَاتِ كُلُّهَا لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ التَّخْصِصِ " ^(٢٤) وقال الزركشي : " الْعُمُومُ يُتَمَسَّكُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى احْتِمَالِ التَّخْصِصِ وَإِمْكَانِ إِزَادَتِهِ كَسَائِرِ صَيَغِ الْعُمُومِ " ^(٢٥) ، وقال الصنعاني : " وقولهم بأن احتمال التخصيص في العام أقوى من احتمال غيره كالحقائق للمجاز مسلم ولا يقتضي التوقف في العام عن العمل بظاهره فإن العموم هو الظاهر فلا مقتضى لهجره " ^(٢٦).

وقد وقع الخلاف بين الجمهور والحنفية في احتمال التخصيص في العام هل يخرج من القطعية إلى الظنية أم لا ؟ مع اتفاق الجميع على حجتيه. وقد اعتمد الجمهور أن مجرد احتمال التخصيص يخرج العام من القطعية إلى الظنية ؛ لأن كل عام يحتمل التخصيص وهو احتمال ناشئ عن دليل ، وهو شيوع التخصيص فيه ، حتي أصبح لا يخلو منه إلا

^(٢٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ٢٢٨/١ مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ

^(٢٣) الإبهاج شرح المنهاج ١٧٨٢ دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٤

^(٢٤) الفروق مع الانوار ١٥٤/٢

^(٢٥) البحر المحيط ٤٥١/٣

^(٢٦) أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل الصنعاني ٣٦٠/١ مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨٦

القليل حتى قيل: " مامن عام إلا وقد خص منه البعض " (٤٧)، والحنفية يقولون: " إن احتمال العام للتخصيص احتمال غير ناشئ عن دليل، قال البخاري: (إنَّ احْتِمَالَ التَّخْصِصِ لَا يُخْرِجُ الْعَامَ عَنْ حَقِيقَتِهِ لِأَنَّ الْعُمُومَ بَلَقَ بَعْدَ التَّخْصِصِ إِلَى الثَّلَاثِ لِمَا تَذَكَّرُ أَنَّ الْعَامَ بَعْدَ التَّخْصِصِ لَا يَصِيرُ مَجَازًا فِيمَا وَرَأَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ احْتِمَالُ إِرَادَةِ التَّخْصِصِ بِمَنْزِلَةِ إِرَادَةِ مُسَمَّى آخَرَ لِهَذِهِ الصَّيْغَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي رَفْعِ الْيَقِينِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ كَالْمُشْتَرَكِ إِذَا تَرَجَّحَ بَعْضُ وَجُوهِهِ بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ كَانَ احْتِمَالُ إِرَادَةِ الْمُسَمَّى الْآخَرَ مُعْتَبَرًا فِي رَفْعِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ " (٤٨) ويبدو أن أثر الاحتمال الذي أخرج به الجمهور العام عن القطعية ظاهر عند التعارض.

وأما احتمال التجوز، فهو احتمال المجاز وهو يعتري كل النصوص ولكن شرطه وجود القرينة الصارفة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: الاشتراك

قال الرازي: " اللفظ المشترك هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك " (٤٩) وشرح رحمه الله تعريفه بقوله: " قولنا الموضوع لحقيقتين مختلفتين احترزنا به عن الأسماء المفردة وقولنا وضعاً أولاً احترزنا به عما يدل على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز وقولنا من حيث هما كذلك احترزنا به عن اللفظ المتواطئ فإنه يتناول الماهيات المختلفة، ليس من حيث إنها مختلفة بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد " (٥٠) وواضح من التعريف أن ورود الاحتمالات المتعدد بسبب الاشتراك في مدلول اللفظ.

مثاله، لفظ " القراء " في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ... ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فلفظ القراء في اللغة موضوع للطهر والحيض ونشأ الاحتمال لأجل ذلك.

(٤٧) التلويح علي التوضيح ٣٨/١، فواتح الرحموت ٢٦٦/١، روضة الناظر ص ١٢٩، شرح جمع

الجوامع للمحلي ٣٧٧/١.

(٤٨) كشف الأسرار ٣٣٠/٢.

(٤٩) اغصول ٢٦١/١.

(٥٠) المرجع السابق.

قال البخاري : " الاشتراك يُخلُّ بالفهم في حق السامع لتردد الدُّعْن بين مَفْهُومَاتِهِ ، وَقَدْ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ الاسْتِكْشَافُ إِمَّا لِهَيْبَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِلِاسْتِكْفَافِ مِنَ السُّؤَالِ فَيَحْمِلُهُ عَلَى غَيْرِ الْمُرَادِ فَيَقَعُ فِي الْجَهْلِ وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ لِغَيْرِهِ فَيَصِيرُ ذَلِكَ سَبَبًا لِجَهْلِ جَمْعٍ كَثِيرٍ ، وَمِنْ هَذَا قِيلَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي وَقُوعِ الْأَغْلَاطِ حُصُولُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ " ^(٥١) ولقوة الاحتمال في الاشتراك يلزم المجتهد التوقف إلى أن يأتي الدليل المرجح.

قال السرخسي : " وأما حكم المشترك فالتوقف فيه إلى أن يظهر المراد بالبيان على اعتقاد أن ما هو المراد حق ، ويشترط ألا يترك طلب المراد به إما بالتأمل في الصيغة أو الوقوف على دليل آخر به يتبين المراد ، لأن كلام الحكيم لا يخلو عن فائدة ، وإذا كان المشترك ما يحتمل معاني على وجه التساوي في الاحتمال مع علمنا أن المراد واحد منها لا جميعها ، فإن الاشتراك عبارة عن التساوي ، وذلك إما في الاجتماع في تناول أو في احتمال التناول ، وقد انتفى معنى التساوي في التناول فتعين معنى التساوي في الاحتمال ووجب اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد لأن ذلك فائدة كلام الحكيم " ^(٥٢)

المطلب الرابع : احتمال المجاز :

قال الشوكاني : " المجاز ، هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه وقيل هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً على وجه يصح " ^(٥٣) والاحتمال الذي يرد هنا هل يحمل الكلام على الحقيقة أم المجاز ؟.

فإذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ، قال الرازي : " إجماع الكل على أن الأصل في الكلام الحقيقة. وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ما كنت أعرف معنى الفاطر حتى اختصم إلى شخصان في بشر فقال أحدهما فطرها أبي أي اخترعها وقال الأصمعي ما كنت أعرف الدهلق حتى سمعت جارية بدوية تقول اسقني دهاقا أي ملأنا

^(٥١) كشف الأسرار ١٠٦/١ ، طبعة أولي ، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١١ هـ

^(٥٢) أصول السرخسي ١٦٣/١ ، تحقيق أبو الوفاء ، إحياء المعارف الهند.

^(٥٣) إرشاد الفحول ص ٢١ ، مطبعة الخلي ، مصر ١٣٧٦ هـ

فها هنا استدلوا بالاستعمال على الحقيقة فلولا أنهم عرفوا أن الأصل في الكلام الحقيقة وإلا لما جاز لهم ذلك“ (٥٤)

المطلب الخامس : احتمال الإضمار :

قال الرازي : ” حد الإضمار أن يسقط من الكلام شيء يدل عليه الباقي“ (٥٥)
مثاله : قول الرجل لزوجته أنت واحدة فإن في قوله واحدة احتمال كونه نعتا لها ، أو للتطبيق فلا يتعين بدون النية ، وعند النية يقع الطلاق به بطريق الإضمار ، أي أنت طالق تطبيقاً واحدة ، ولهذا كان الواقع به رجعيًا.
قال السبكي : ” الإضمار مثل المجاز فلا يترجح أحدهما على الآخر إلا بدليل من الخارج وإنما قلنا إنهما سيان لاستوائيهما في الاحتياج إلى القرينة واحتمل خفائها“ (٥٦)

(٥٤) المصنوع ٣٤١/١.

(٥٥) المرجع السابق ٣٦٠/١.

(٥٦) الإبهام شرح المنهاج ٣٣٧/١.

المبحث الرابع

إزالة الاحتمال لصحة الاستدلال

قال السرخسي في إزالة الاشتراك : " ثم يجب الاشتغال بطلبه ، ولطلبه طريقان : إما التأمل بالصيغة ليتبين به المراد أو طلب دليل آخر يعرف به المراد ، وبالوقوف على المراد يزول معنى الاحتمال على التساوي ، فلهذا يجب ذلك بحكم الصيغة المشتركة " (٥٧) ، وهذه إشارة إلى أن العلماء مع ورود هذه الاحتمالات ماوقفوا واستسلموا لها ولكن بذلوا جهداً في إزالتها ليصح الاستدلال بالنصوص . وقد سلك العلماء طرقاً عديدة لإزالة هذه الاحتمالات ليصح الاستدلال فمن ذلك ما في هذه المطالب :

المطلب الأول : الجمع :

قال العلماء : " اعلم أن علم الجمع بين الأدلة التي توهم التعارض علم عزيز قل سالكوه مع شلة الحاجة إليه ، فعلى طالب العلم أن يحرص على تحصيله ونيله ؛ لأنه من أقوى الأسلحة للذبّ عن هذه الشريعة الشريفة زادها الله شرفاً ورفعة " (٥٨) وذلك لأن المجتهد إذا أمكنه الجمع بين الدليلين أو الاحتمالين فقد نزه الشريعة عن الخطأ الذي قد يأتي من إهمال أحدهما .

والجمع هو التوفيق بين الاحتمالات والعمل بها جميعاً وهو كما ذكرنا من أقوى وأفضل وسائل إزالة الاحتمالات .

قال الشاطبي : " وإن أمكن الجمع - فقد اتفق النظار على إعمال وجه الجمع وإن كان وجه الجمع ضعيفاً فإن الجمع أولى عندهم وإعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها " (٥٩) مثل ، قوله ﷺ : " لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِعَاطِطٍ أَوْ بَوَّلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا " (٦٠) مع قول ابن عمر رضي الله عنهما : " لقد رقيت على ظهر بيت أختي

(٥٧) أصول السرخسي ١٦٣/١

(٥٨) تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية ٣٧١

(٥٩) الاعتصام للشاطبي ١٨٧/١

(٦٠) البخاري برقم ٢٩

حفصة ، فرأيت رسول الله قاعدا على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته “ فجمع بينهما بجواز ذلك في البنيان ولا يجوز في غيره.

المطلب الثاني : القرائن

والقرينة كما قال الزركشي : ” هِيَ الْمُؤِجِبَةُ لِلْحَمَلِ “^(٦١) فوجود القرينة يرفع الاحتمال ويزيل الإشكال. ولها مجالات عديدة منها :

أولاً : في النص الظاهر ، فقد تدفع به القرينة إلى التأويل لأن التأويل هو : ” اَعْتِبَارُ احْتِمَالٍ يُعْضَلُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي كُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ “^(٦٢) ، وقال الأمدي : ” هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضله “^(٦٣) والمقصود بالدليل الذي يصح به التأويل ، القرينة فهي تقوي الاحتمال المرجوح. لذلك قال الصنعاني في التأويل : ” صرف اللفظ عن ظاهره بقرينة “^(٦٤).

ومثال ذلك ليتضح المراد قوله ﷺ : ” الجار أحق بصقبه “^(٦٥) والصقب القرب والملاصقة والمراد به الشفعة فهذا الحديث ظاهر في ثبوت الشفعة للجار الملاصق والمقابل أيضا مع احتمال أن المراد بالجار الشريك المخالط إما حقيقة أو مجازا لكن هذا الاحتمال ضعيف بالنسبة إلى الظاهر فلما نظرنا إلى قوله عليه الصلاة والسلام : ” إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة “^(٦٦) ، صار هذا الحديث مقوياً لذلك الاحتمال الضعيف في الحديث المتقدم حتى ترجح على ظاهره فقدمناه وقلنا : لا شفعة إلا للشريك المقاسم.

وقد تقوّي القرينة الاحتمال الظاهر وتعضده ، قال ابن بدران : ” ثم إن الظاهر والاحتمال المرجوح إذا تقابلا فقد يحتف بالظاهر قرائن ترفع ذلك الاحتمال وتبطله ثم

(٦١) البحر المحيط ٣٨٨/٢

(٦٢) كشف الأسرار ١١٢/١

(٦٣) الإحكام للآمدي ٥٣/٣

(٦٤) أصول الفقه المسمى إجابة السائل ٣١٣/١

(٦٥) البخاري برقم ٦٩٧٧

(٦٦) البخاري برقم ٢٢١٣

قد يكون كل واحدة من القرائن دافعة للاحتمال وحدها وقد لا يندفع إلا بمجموع تلك القرائن وذلك بحسب قوة القرائن وظهورها ومقاومتها لذلك الاحتمال وقصورها عنه فقد تقاومه قرينة واحدة أو قرينتان فتدفعه وقد لا تقاومه إلا جميعها فلا تندفع بدونه“ (٦٧)

ثانياً: في الحقيقة والمجاز، قال الرازي: ” وإنما قلنا إنه لا يجوز حمله على مجازه لأن شرط الحمل على المجاز حصول القرينة فإن الواضع لو أمر بحمل اللفظ عند تجرده على ذلك المعنى لكان حقيقة فيه إذ لا معنى للحقيقة إلا ذلك“ (٦٨) فالقرينة هنا تقوي احتمال المجاز وتزيل احتمال الحقيقة، فإذا قلت: رأيت أسد يحمل في يده سيفاً، فإن كلمة ” يحمل في يده سيفاً “ تصرف معنى كلمة أسد من معناها الحقيقي إلى الرجل الشجاع.

المطلب الثالث: الترجيح

قال الفتحى: التَّرجيحُ هُوَ ” تَقْوِيَةُ إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى لِذَلِيلٍ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ وُجُودِ التَّعَارُضِ“ (٦٩) وَقَالَ: ” فَالتَّرجيحُ: فِعْلُ الْمُرجِحِ النَّاطِرُ فِي الدَّلِيلِ، وَهُوَ تَقْدِيمُ إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ الصَّالِحَتَيْنِ لِلْإِفْضَاءِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ، لِاخْتِصَاصِ بَلْكَ الْأَمَارَةِ بِقُوَّةٍ فِي الدَّلَالَةِ“ (٧٠)

فإذا ورد احتمالان أو أكثر يمكن للمجتهد استخدام قاعدة الترجيح لتقوية أحد الاحتمالات على الآخر، قال ابن قدامة: ” ومهما تساوى الاحتمالان وجب المصير إلى الترجيح“ (٧١) والمعروف أن المرجحات التي يستخدمها المجتهد كثيرة وهذا ليس محل ذكرها.

(٦٧) المدخل ١٩١/١

(٦٨) الحصول ٣٣٩/١

(٦٩) شرح الكوكب المنير ٦١٦/٤

(٧٠) المرجع السابق

(٧١) روضة الناظر لابن قدامة ١٧٨/١ الطبعة الثانية، ١٣٩٩ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود

- الرياض

البحث الخامس

الاحتجاج بالاحتمال

لقد توسع بعض الناس في الاستدلال بقاعدة الاحتمال وهي: "الدليل إذا تطرق اليه الاحتمال بطل به الاستدلال"، فأبطلوا كما ذكرنا كثيراً من النصوص الشرعية وفي هذا المبحث أبين مايتعلق بها لئلا يحتج الناس بأي احتمال إلا وفق ضوابط العلماء للقاعدة، والذي زاد الأمر شدة ورود القاعدة بصيغتين عن الإمام الشافعي رحمه الله ظاهرهما التعارض.

الأولي: "حِكَايَةُ الْحَلِّ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ".

الثانية: "حِكَايَةُ الْحَلِّ إِذَا تَرَكَ فِيهَا الْإِسْتِفْصَالَ تَقُومُ مَقَامَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ وَيَحْسُنُ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ".^(١٧) وذكر بعض العلماء أنهما قولان للشافعي رحمه الله.^(١٨)

قال الأنصاري: "الأصح أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال. ينزل منزلة العموم"^(١٩) ومعناه أنه يبطل الثانية.

وجمع بينهما القرافي بقوله: "فَحَيْثُ قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ إِنَّ حِكَايَةَ الْحَلِّ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ مُرَادُهُ إِذَا اسْتَوَتْ الْإِحْتِمَالَاتُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الشَّرْعِ وَمُرَادُهُ أَنَّ حِكَايَةَ الْحَلِّ إِذَا تَرَكَ فِيهَا الْإِسْتِفْصَالَ قَامَتْ مَقَامَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ إِذَا كَانَتْ الْإِحْتِمَالَاتُ فِي مَحَلِّ الْمَذْلُولِ دُونَ الدَّلِيلِ".^(٢٠)

وقال المكي المالكي: "إن الاحتمالات إذا كانت في محل مدلول اللفظ من كلام صاحب الشرع دون الدليل تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال بمعنى أن الشارع إذا ترك الاستفصال في قضايا الأعيان وهي محتملة الوقوع علي أحد وجهين أو

(١٧) الفروق ٣/٣٣٣

(١٨) البحر اخیط ٣/١٥٣

(١٩) غاية الوصول في شرح لب الأصول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ١/٢٣٦

(٢٠) الفروق ٣/٣١٤

وجوه دل ذلك علي أن الحكم فيها متحد في الوجهين أو الوجوه^(٧٦) ومرة قل: "الذي يوجب الاجمل إنما هو الاحتمل المساوي أو المقارب أما المرجوح فلا"^(٧٧).

و قال العِراقي تَبَعًا لِلزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا حَاصِلَ لِهَذَا الْجَمْعِ - أي جمع القرافي السابق - وَالْحَقَّ حَمَلُ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي الْوَاقِعَةِ قَوْلٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يُحَلُّ عَلَيْهِ الْعُسُومُ وَالثَّانِيَّةُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا مُجَرَّدُ فِعْلِهِ ﷺ إِذْ لَا عُسُومَ لَهُ فَمِنْ الْأَوَّلِ وَقَالِغُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ كَغَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ وَقَيْسَ بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا وَمِنْ الثَّانِي خَيْرٌ مُسْلِمٌ " أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ " فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ يَعْدُرُ الْمَرَضُ وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا صَوْرِيًّا بِأَنْ يَكُونَ آخِرُ الْأُولَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا وَصَلَّى الثَّانِيَةَ عَقِبَهَا أَوَّلَ وَقْتِهَا كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَإِذَا أُحْتَمِلَ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَافِيًا وَلَا عُسُومَ لَهُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.^(٧٨)

وحاصل الأمر أن العمل بهذه القاعدة يكون وفق الضوابط الآتية :

أولاً : أن يكون النص من الفعل المحتمل وقوعه على وجوه مختلفة ، قال العلماء : " أنَّ الْقَاعِلَةَ الْأُولَى فِي تَرْكِ اسْتِفْصَالِ الشَّارِعِ الْإِسْتِدْلَالَ فِيهَا يَقُولُ الشَّارِعُ وَعُسُومٌ فِي الْخِطَابِ الْوَارِدِ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الْوَاقِعَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَحْوَالِ ، وَالْعِبَارَاتِ الثَّانِيَّةِ فِي الْفِعْلِ الْمُحْتَمَلِ وَقُوعُهُ عَلَى وَجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ ، فَهِيَ فِي كَوْنِ الْوَاقِعَةِ نَفْسِهَا لَمْ يُفْصَلْ ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ وَجُوهًا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ " ^(٧٩).

ثانياً : وإذا كان في القول أي اللفظ ، لا بد وأن يكون الاحتمال مساوياً أو مقارباً ، وَجَيِّدٌ فَيَحْصُلُ التَّصَوُّيرُ بِالِاحْتِمَالَاتِ الْمُتَقَارِبَةِ وَالْمُتَسَاوِيَةِ فِي الْأَطْلَاقِ وَالْمُرَادُ بِالِاحْتِمَالِ الَّذِي لَا يَقْدَحُ الْإِحْتِمَالُ الْمَرْجُوحُ ، فَإِنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ

(٧٦) تهذيب الفروق ١٥٤/٢

(٧٧) الفروق ١٥٤/٢

(٧٨) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢٤/٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت

(٧٩) انظر البحر المحيط للزركشي ١٥٣/٣

الدَّلَالَةُ ، فَلَا يَصِيرُ اللَّفْظُ بِهِ مُجْمَلًا إجمالًا ؛ لِأَنَّ الظَّوَاهِرَ كُلَّهَا كَذَلِكَ لَا تَخْلُو عَنْ احْتِمَالٍ ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَرْجُوحًا لَمْ يَقْدَحْ فِي دَلَالَتِهَا.^(٨٧)

ثالثاً : أَنَّ الْمُرَادَ سُقُوطُ الْإِسْتِدْلَالِ فِي وَقَائِعِ الْأَعْيَانِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعُمُومِ إِلَى أَفْرَادِ الْوَاقِعَةِ لَا سُقُوطُهُ مُطْلَقًا فَإِنَّ التَّمَسُّكَ بِهَا فِي صُورَةٍ مَا مِمَّا يُحْتَمَلُ وَقُوعُهَا عَلَيْهِ غَيْرُ مُسْتَنَعٍ ، وَهَكَذَا الْحَدِيثُ " أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ ، مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ وَلَا سَفَرٍ " ، فَإِنَّ هَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ فِي مَطَرٍ وَأَنَّهُ كَانَ فِي مَرَضٍ وَلَا عُمُومَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، فَلِهَذَا حَمَلُوهُ عَلَى الْبَعْضِ ، وَهُوَ الْمَطَرُ ، لِمَرْجَحِ لِلتَّعْيِينِ.^(٨٨)

(٨٧) انظر البحر المحيط ١٥٣/٣

(٨٨) المرجع السابق

المبحث السادس

أثر الاعتراض بالاحتمال على قواعد الاستدلال

كما ذكرنا سابقاً فإن الاحتمالات منها ماهو مؤثر ومنها ما لا اعتبار له ولا تأثير ، وفي هذا المبحث أذكر بعض التأثير على القواعد التي يستخدمها العلماء لضبط الاستدلال ومن ذلك مايلي :

المطلب الأول : قاعدة (الأمر للوجوب)

والمراد بذلك صيغة الأمر " افعل " إذا جاءت في النصوص على أي شيء تحمل ؟ وهي على مسألتين :

الأولى : إذا كانت مجردة عن القرائن فقد وقع فيها خلاف بين الأصوليين على نحو من عشرة أقوال أهمها قول الجمهور أنها للوجوب وهو حقيقة فيه ، وقال قوم أنها للندب ، وقال قوم إنها مشترك إما لفظي أو معنوي ، وقال قوم بالتوقف إلى غير ذلك.^(٨٧)

وسبب الاختلاف في هذه القاعدة هو الاحتمال ، قال السرخسي : " أما الواقفون فيقولون قد صح استعمال هذه الصيغة لمعان مختلفة كما بينا فلا يتعين شيء منها إلا بدليل لتحقيق المعارضة في الاحتمال " .^(٨٨) فمن قال بالوجوب استبعد الاحتمال المؤثر ومن قال بغيره اعتمد على الاحتمال في صرفه . وذكر الأمدي جملة من الاحتمالات بقوله : " وذلك لأن وضعه مشتركاً أو حقيقة في البعض مجازاً في البعض إما أن يكون مدركه عقلياً أو نقلياً فالأول محل إذ العقول لا مدخل لها في المنقول لا ضرورة ولا نظراً ، والثاني فيما أن يكون قطعياً أو ظنياً والقطعي غير متحقق فيما نحن فيه والظني إنما يتفجع أن لو كان إثبات مثل هذه المسألة مما يقنع فيه بالظن وهو غير مسلم فلم يبق غير التوقف " .^(٨٩)

(٨٧) راجع الأقوال في المستصفي للغزالي ٢٠٧/١ الأحكام للامدي ١٦٥/٢ والحصول للرازي ٤١/٢

القواعد والفوائد الأصولية ١٦٠/١

(٨٣) أصول السرخسي ١٦١

(٨٤) الأحكام للامدي ١٦٣/٢

وقد أثر ذلك في الفروع في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. قال الرخشري: "ظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة مُحْدِثٍ وَغَيْر مُحْدِثٍ فَمَا وَجْهُهُ؟ قُلْتُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ فَيَكُونُ الْخُطَابُ لِلْمُحْدِثِينَ خَاصَّةً وَأَنْ يَكُونَ لِلنَّدْبِ وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ بَعَثَهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّوْنَ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَإِنْ قُلْتُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ شَامِلًا لِلْمُحْدِثِينَ وَغَيْرِهِمْ، لَهُوْلَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَيْجَابِ وَلَهُوْلَاءِ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ؟ قُلْتُ لَا؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَ الْكَلِمَةِ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ بَابِ الْأَلْفَاظِ وَالتَّعْمِيَةِ وَقِيلَ كَانَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَوَّلَ مَا فُرِضَ ثُمَّ نُسِخَ قَوْلُهُ" (٨٥)

الثانية: إذا قامت قرينة مع الصيغة بمعنى أن الاحتمال كان راجحاً بها وهي سبب في ترجيحه فقد ذهب الجمهور إلى صرف الصيغة حيث كانت القرينة.

وذهب الظاهرية إلى أن القرينة مهما كانت لا تصرف الصيغة عن الوجوب إلا نص آخر أو إجماع^(٨٦) ومثاله، ذهب الظاهرية إلى وجوب كتابة الدين عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وقالوا: "اكتبوه" ظاهره الوجوب ولا يعدل عنه إلا بص أو إجماع^(٨٧) وذهب الجمهور إلى أن القرينة في آخر الآية ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ مرجحة لاحتمال الندب.

المطلب الثاني: قاعدة "النهي للتحريم"

وكذلك وقع خلاف في مدلول صيغة النهي فذهب الجمهور إلى أن الأصل في صيغة النهي إذا كانت مجردة عن القرائن التحريم ولا عبرة بأي احتمال آخر لا يكون له

(٨٥) الكشف ٤/٢، مطبعة البابلي مصر ١٣٩٢ هـ

(٨٦) الإحكام لابن حزم ٢٧٧٣ مطبعة العاصمة بالقاهرة إشراف أحمد شاعر

(٨٧) المحلى لابن حزم ٨٠/٨

دليل. وذهب غيرهم للكراهة وآخرون إلى التوقف لاستواء الاحتمالات عندهم وبعضهم ذهب إلى الاشتراك كذلك للاحتتمل.^(٨٨)

المطلب الثالث: "المفهوم"

وَالْمَفْهُومُ هُوَ "دَلَالَةُ اللَّفْظِ لَا فِي مَحَلِّ النَّطْقِ"^(٨٩)، وينقسم إلى قسمين "مفهوم موافقة"، و "مفهوم مخالفة".

وأما مفهوم الموافقة، قال الأمدي: "ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقا لمدلوله في محل النطق، ويسمى أيضا فحوى الخطاب ولحن الخطاب"^(٩٠).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم تأثير الاحتمال الوارد في دلالة. قال الزركشي: "لأنَّ فَحْوَى الْكَلَامِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ، وَهَذَا كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمُنْطَوِّقِ بِهِ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ"^(٩١).

وذهب بعض نفاة القياس إلى اعتبار الاحتمال لإسقاط دلالة. وهو واضح الضعف. مثل قوله تَعَالَى: ﴿لَا تَقُلْ لَهُمَا أَتِ﴾ [الإسراء: ٢٣]. عرف بقرائن الأحوال أن الضرب المفهوم أولى بالحكم.

وأما مفهوم المخالفة: فهو ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفا لمدلوله في محل النطق، ويسمى دليل الخطاب أيضا.^(٩٢)

قال الجويني: "وأما منكر صيغ العموم لما يتطرق إليها من تقابل الظنون، فلا شك أنهم ينكرون المفهوم فإن تقابل الظنون فيه أوضح"^(٩٣) وقد أبطل الحنفية حجية مفهوم المخالفة للاحتتمال في دلالة كأن يعارض بدليل أقوى منه. وفي نظري هذا وارد حتى في المنطوق. وقالوا: "إن تقييد الحكم بالصفة - لو دل على نفيه عند نفيها - إما أن

(٨٨) راجع اخصول للرازي ٢٨١/٢ والمنحول للغزالي ٢٠٠/١ البحر المحيط للزركشي ٣١٧/١

(٨٩) راجع مختصر المنتهى ١٧٨/٢ البحر المحيط ٤١١/٤

(٩٠) الأحكام للأمدي ٦٦٣

(٩١) البحر المحيط ٤١٣/٤

(٩٢) الأحكام للأمدي ٦٩٣

(٩٣) البرهان في أصول الفقه ١٢٩٩/١ الناشر: الوفاء - المنصورة - مصر الطبعة الرابعة، ١٤١٨

يعرف ذلك بالعقل أو النقل ، والعقل لا مجال له في اللغات ، والنقل إما متواتر وآحاد ولا سبيل إلى التواتر ، والآحاد التي لا تفيد غير الظن ، وهو غير معتبر في إثبات اللغات لأن الحكم على لغة ينزل عليها كلام الله تعالى ورسوله ﷺ ، بقول الآحاد مع جواز الخطأ والغلط عليه يكون ممتنعاً^(٩٤) . ولا شك أن قول الجمهور هو الراجح.

ومثاله : ثمرة النخلة إذا بيعت قبل التأبير ، ذهب الجمهور إلى أن الثمرة للمشتري عملاً بمفهوم المخالفة في قوله ﷺ : " مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ " ^(٩٥) . وذهب الحنفية إلى أنها للبائع سواء أكان مؤبراً أم غير مؤبر لأن قيد التأبير لا يدل على نفي الحكم عند عدمه وذلك للاحتتمال الوارد في عموم قوله ﷺ : " مَنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا نَخْلٌ فَالثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ " ^(٩٦) .

وقد ذكرت قاعدة العموم والحقيقة وما يعتريهما من احتمال في داخل البحث بما يغني عن الإعادة. والله الموفق

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد : فإني بعد أن سبرت أطراف الموضوع بعد جمعها أخلص في ختام هذا البحث الى النتائج التالية :

أولاً : إن قاعدة الاحتمال من أهم القواعد وأخطرها.

ثانياً : إن الاعتراض بهذه القاعدة لا بد له من ضوابط مثل :

(أ) أن يكون النص من الفعل لا من القول.

(ب) وإذا كان من القول لا بد وأن يكون الاحتمال مساوياً أو مقارباً وفي الراجح من باب أولى.

(ج) إن المراد بسقوط الاستدلال في وقائع الأعيان إنما هو بالنسبة إلى العموم إلى أفراد الواقعة لا سقوطه مطلقاً.

ثالثاً : إن الاحتمال الصحيح يؤثر على كثير من قواعد الاستدلال.

(٩٤) الأحكام للامني ٨٠/٣

(٩٥) البخاري برقم ٣٣٧٩

(٩٦) انظر نصب الراية الزيلعي ٢٥/٣ وقد غريب بهذا اللفظ

المراجع والمصادر :

- (١) الإبهاج شرح المنهاج دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ
- (٢) الأحكام للآمدی الطبعة الاولى ١٣٨٧ هـ بيروت المكتب الاسلامي.
- (٣) الإحكام لابن حزم مطبعة العاصمة بالقاهرة إشراف أحمد شاکر.
- (٤) إرشاد الفحول، مطبعة الحلبي، مصر ١٣٧٦ هـ
- (٥) أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء، إحياء المعارف الهند.
- (٦) أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل الصنعاني مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- (٧) الاعتصام للشاطبي طبعة المنار بتحقيق محمد رشيد رضا.
- (٨) البحر المحیط للزركشي، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ
- (٩) البخاري مع الفتح، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ
- (١٠) البرهان في أصول الفقه الناشر : الوفاء - المنصورة - مصر الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ
- (١١) التعريفات ١/٣ دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
- (١٢) التمهيد في تخریج الفروع علی الأصول مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ
- (١٣) تيسير التحرير لأمر باد شاه، دار الفكر بيروت.
- (١٤) حاشية العطار علی شرح الجلال الحلبي علی جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٥) روضة الناظر لابن قدامة الطبعة الثانية، ١٣٩٩ الناشر : جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.
- (١٦) الفتاوى الكبرى - دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ
- (١٧) الفروق للقرافي مع الانوار، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ
- (١٨) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية بيروت.

- (١٩) الكشف للزنجشري، مطبعة البابلي مصر ١٣٩٢ هـ
- (٢٠) كشف الأسرار للبخاري، طبعة أولي، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١١ هـ
- (٢١) الكوكب المنير للفتوح، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٣ هـ
- (٢٢) لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت الطبعة الأولى.
- (٢٣) مجانية أهل الثبور طبعة أولي ١٤٢٥ هـ
- (٢٤) مجموع الفتاوي لابن تيمية، دار ابن تيمية للنشر الطبعة الثانية.
- (٢٥) المحصول الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ الناشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.
- (٢٦) المدخل لابن بدران مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ
- (٢٧) المغني ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ
- (٢٨) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي، دار المعرفة - بيروت.

ملخص البحث :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد :

فقد تناول هذا البحث المتواضع ما يحتاج به بعض الناس من إيراد بعض الاحتمالات لإسقاط الاستدلال بالنصوص. وهدف البحث هو بيان الاحتمال الذي يسقط الاستدلال حتي لا يفتح الباب لإبطال الاستدلال بالأدلة لأدنى احتمال ، وقد تناول البحث تعريف الاعتراض ، والاحتمال ، ثم ذكر أقسام الاحتمال ، وأسباب الاحتمال ووسائل إزالة الاحتمال الناشئ والطريق الصحيح للاحتجاج بالاحتمال وتأثير الاعتراض بالاحتمال على قواعد ضبط الاستدلال. وخلص البحث إلى أن الاحتمال الذي يسقط الاستدلال هو ما كان في الفعل لا اللفظ ، وإذا كان في اللفظ أن يكون راجحاً ، أو مساوياً ، أو مقارباً.

Abstract:

Thanks for God, and peace is upon God's prophet.

This research discussed the probability of people's needs for dropping deduction by text. It aimed at showing the probability that stop the deduction in order not to provide a reason for employing the leatest probability.

The study define protestation and probability. The divisions of reasons for and the methods of probability are also discussed. In addition, the correct way of protestation through probability and its effects on the rules of deduction control are also presented.

The study concluded that probability which drop deduction is that of deeds not utterance. If it is of utterance, it should be assuring, equalising or closing.